

وزارة المالية

الدائرة الاقتصادية

قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع إشارة للعراق

إعداد الباحث

علي عباس فاضل

٢٠١٠

المقدمة

إتجهت أغلب بلدان العالم في نهاية القرن الماضي الى تبني سياسات وأفكار الانفتاح الاقتصادي والتحررية والاعتماد على الية السوق كنظام يحل محل التخطيط المركزي في إدارة دفة الاقتصاد الوطني بمفاصله المختلفة ، وذلك بهدف إصلاح إقتصاداتها واعادة الهيكلة ، إن إتباع نظام السوق ومبادئه وأفكاره وسياساته (العولمة) أدى الى إحداث الكثير من التغيرات الجذرية لهذه الإقتصادات في الفكر والنهج والمفاهيم الاقتصادية ووسائل العمل والانتاج ، واذا كان الهدف الأساس من العولمة هو تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي للشعوب ، فقد لا يتوافق هذا الهدف بالضرورة مع مصلحة أغلب البلدان النامية بضمنها العراق ، وقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة ، فقد تزداد قضية التشغيل صعوبة نتيجة لعوامل عديدة في ظل تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والخصخصة التي تدعو لها العولمة والياتها ، والتي أسهمت بشكل مباشر في تقليص فرص التوظيف بالقطاع العام فضلا عن تسريح معظم من هم في داخل هذا القطاع .

وفي ضوء المتغيرات الدولية والعولمة وما تبعها من متغيرات في وسائل وأنماط وفنون الانتاج مع التغير السريع في المهن والتي تتطلب نوعية معينة من القوى العاملة ومهارات ومعارف متعددة ، لذا تحتاج أسواق العمل حاليا الى إجراء تغيير في هيكلة هذه الاسواق ليتناسب مع هذه المتغيرات الدولية .

لذا جاءت فكرة دراستنا هذه لبيان أثر العولمة على البطالة في البلدان النامية مع إشارة للعراق وبحث العلاقة بينهما ، وذلك من خلال الفصول والمباحث الآتية :

الفصل الاول: مدخل نظري ، وتضمن :

المبحث الاول: مفهوم العولمة والياتها .

المبحث الثاني: مفهوم البطالة وأنواعها واثارها .

الفصل الثاني: العولمة والبطالة ومتطلبات سوق العمل ، وتضمن :

المبحث الاول: العولمة ودور الدولة .

المبحث الثاني: برامج الخصخصة .

المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر .

المبحث الرابع: سبل معالجة مشكلة البطالة ومتطلبات سوق العمل في ظل العولمة.

الاستنتاجات .

التوصيات .

الفصل الأول

مدخل نظري

قبل بيان أثر العولمة على البطالة وبحث العلاقة بينهما ينبغي أولاً عرض الاطار النظري للدراسة والذي سيتم من خلاله ، وبإختصار شديد ، التطرق الى مفهوم العولمة والياتها فضلاً عن مفهوم البطالة وأنواعها واثارها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

المبحث الأول

مفهوم العولمة والياتها

تعد العولمة من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، وقد تزايد الاهتمام بها وبمضامينها وأفكارها في نهاية ثمانينات القرن الماضي على الرغم من أن جذورها تمتد الى سنين طويلة ، وذلك لكونها تعد أكثر من مجرد الية من اليات التطور التلقائي لنظام العالم الجديد ، حيث تمثل دعوة للرجوع الى الافكار الكلاسيكية القائمة على الية السوق وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص وتنشيطه وغيرها من الافكار التي تهدف الى عولمة العالم ، ووقوف جميع البلدان تحت مظلة ما يسمى بالانفتاح والمنافسة .

تم بحث العولمة ومضامينها والياتها واثارها من قبل العديد من الباحثين والعلماء والسياسيين ، وتم بيان مفهومها كل بحسب إختصاصه وتوجهاته سواء أكانت الفكرية أم العلمية أم السياسية ، لذا فأن إعطاء تعريف دقيق للعولمة تبدو حالة معقدة لكونهم يفسرونها من خلال ما أفرزته من تخيلات وتصورات أيديولوجية ، وبشكل عام يمكن تعريف العولمة على أنها (إندماج أسواق العالم في دخول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الاموال والقوى العاملة والتقنيات والثقافة ضمن رأسمالية حرية الاسواق وخضوع العالم لقوى السوق العالمية مما يؤدي الى إختراق الحدود

القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الاساس في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة المتخطية للقومية)^١ .

تعددت أنواع العولمة إذ شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية^٢ ، لذا فإنها تعد متغير اقتصادي وسياسي واجتماعي ، وذلك لكونها تشمل تغيرات جذرية في الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والتكنولوجيا ، هدفها تهيئة الاجواء العالمية لمرحلة اقتصادية جديدة تتميز بالانفتاح على العالم وسهولة الانتقال والحركة المتطورة والحديثة ، فالاقتصاد العالمي في طريقه الى التكامل والاندماج في ظل العولمة^٣ .

للعولمة اليات متعددة تركز عليها لنشر أفكارها ومضامينها وخصوصا الاقتصادية ، لعل من أهمها تلك الأطر المؤسسية التي إنبتقت عن الجهود الدولية والمتمثلة بإنشاء منظمات تحرير العلاقات الاقتصادية من القيود وتحرير التجارة والتعامل الدولي متعدد الأطراف ومساعدة البلدان في التنمية والاعمار ، وأبرز تلك المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تعد الى جانب الشركات المتعدية الجنسية الأطار المؤسسي الذي تم من خلاله عولمة الاقتصاد ، من هنا يمكن توضيح اليات العولمة التي ساعدت على أرساء قواعدها وانتشارها دوليا وكالاتي :

أولاً: مؤسسات بريتون وودز

1. Alain Nonjon , Lamondialisation , Les investissmwnt , Directs le trannger france , 1999 , P39 .

^٢ لمزيد من التفاصيل أنظر :

- علي عباس فاضل ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣ .

^٣ سيار الجميل ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٣٩ .

سعت أغلب بلدان العالم بعد الحرب العالمية الثانية الى إرساء التعاون الاقتصادي الدولي ، وذلك بهدف معالجة المشكلات الاقتصادية ، لذا تم إنشاء العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية كان من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذان أنشئا في مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤ .

١- صندوق النقد الدولي: يعرف الصندوق بأنه (المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه)^١ ، وتتمثل أهداف الصندوق بالاتي^٢ :

- أ- تشجيع التعاون الدولي في التوازن النقدي .
- ب- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية .
- ت- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف .
- ث- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الاطراف .
- ج- تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات .

٢- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يعرف البنك الدولي بأنه (المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء)^٣ ، ويمكن بيان أهدافه بالاتي^١ :

^١ زهير حامد الزبيدي ، العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة في دول مختارة (مصر والاردن حالة دراسية) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤-١٥ .

^٢ ميمون الرحمانى ، دور المؤسسات المالية التجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية ، ندوة الدار البيضاء جمعية أتك ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص ٢ .

^٣ زهير حامد الزبيدي ، العولمة الاقتصادية وتأثيرها ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

- أ- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدول الاعضاء وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى .
- ب- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة أو القروض .
- ت- المساهمة في تحقيق النمو المتوازن في الاجل الطويل للتجارة الدولية .
- ث- علاج الاختلالات الهيكلية في البلدان النامية .
- ج- تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الاعضاء لمساعدتها في حل مشكلاتها وزيادة نمو القطاع الخاص .

تطرقنا سابقا الى مفهوم الصندوق والبنك الدوليين وأهدافهما ، لذا نجد من الضروري إعطاء نبذة مختصرة عن سياساتهما والمعروفة ببرامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، يفرض الصندوق والبنك الدوليين على البلدان الراغبة بالاستفادة من خدماتهما قيامها بإجراء إصلاحات أساسية على اقتصاداتها تتضمن في طياتها إجراءات اقتصادية وشروط معينة ، فمثلا سياسات التثبيت الاقتصادي هدفها تحسين التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد على المستويين الداخلي والخارجي وعن طريق حزمة من الاجراءات في السياسة المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف الخ ، أما سياسات التكيف الهيكلي فتهدف الى معالجة الاختلالات الاقتصادية الاكثر عمقا في الاقتصاد وعلى المدى المتوسط والبعيد ، وعن طريق اتخاذ عدد من الاجراءات أهمها تحرير الاسعار وبرامج الخصخصة وتحرير التجارة .

ثانيا: منظمة التجارة العالمية

¹ محمد علي الجاسم ، القواعد الاساسية للاقتصاد الدولي ، الكتاب الثاني ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ٨٨ .

تعد منظمة التجارة العالمية المنظمة الوحيدة التي تحكم قواعد إجراءات تحرير التجارة الدولية ، أسوة بصندوق النقد والبنك الدوليين ، وتقع على عاتقها مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف كافة التي صدرت عن إتفاقية الجات عام ١٩٤٧ والبالغ عددها ٢٨ إتفاقا وبروتوكولا وزاريا^١ ، ومرت الجات بعدة جولات كان من اخرها جولة أرغواي التي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية ، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ ، وتهدف المنظمة الى^٢ :

- ١- إقامة نظام تجاري متعدد الاطراف يعتمد على إزالة الحواجز الكمركية وخفض التعريفات وإزالة المعاملة التفضيلية .
- ٢- رفع المستوى المعاشي وتحقيق العمالة الكاملة وتنمية الدخل القومي الحقيقي وزيادة الانتاج للدول الأعضاء .
- ٣- تأمين أجواء المفاوضات للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتنفيذها .
- ٤- صنع السياسات الاقتصادية الشاملة وبالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات والمنظمات ذات العلاقة .
- ٥- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم والحفاظ على البيئة وحمايتها .
- ٦- محاولة إشراك البلدان النامية والأقل نمو في التجارة الدولية بصورة أفضل .

ثالثا: الشركات المتعدية الجنسية

^١ أحمد مجدلاوي ، التكامل الاقتصادي العربي في السوق العربية المشتركة - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث عشر ، المغرب ، ٢٠٠٠ ، ص ٨ .

^٢ مكتبة الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية ، اليمن ، <http://www.wtoyemen.org/ar/homea.aspx>

تعد الشركات المتعدية الجنسية من الظواهر البارزة في الاقتصاد الدولي والتي إتخذت أنماطا مختلفة منها ما هو تجاري أو خدمي أو صناعي أو كلي ، وقامت هذه الشركات بدمج رأس المال المصرفي مع رأس المال الصناعي في رأس المال المالي ، أي دمج العمليات الثلاث الصناعية والتجارية والمالية بكل الاتجاهات وبالأنواع كلها¹ ، لذا أدت الشركات المتعدية الجنسية دورا مهما في حركة الاقتصاد العالمي وارساء العولمة جنبا الى جنب مع المؤسسات والمنظمات الدولية ، وازدادت أهميتها في سبعينات القرن الماضي بسبب عملياتها الخارجية وأصبحت سمة رئيسة من سمات النظام العالمي الجديد ، إذ إن لها المقدرة على التحكم في التجارة الدولية والتكنولوجيا من خلال عملية خلق وابتكار الأخيرة ، وما تمتلكه من موارد وخبرات تمكنها من البحث والتطوير ، كما وتعد الشركات المتعدية الجنسية حاليا من أهم ناقلي التكنولوجيا دوليا بسبب شبكتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم .

المبحث الثاني

مفهوم البطالة وأنواعها واثارها

¹ عبد الحميد ملكاني ، دور الشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة ، الحوار المتمدن ،

العدد ١٠٧٦ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢ ، <http://www.hewar.net>

على الرغم من تعدد مفاهيم البطالة بين الاقتصاديين إلا أنه يمكن توضيح مفهومها العام بأنها (وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل ، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل)^١ ، كما وتعرف البطالة أيضا بأنها (الحالة التي يكون فيها الناس قادرين على العمل ويبحثون عنه ولم يجدوه)^٢ ، وهناك عدة أنواع من البطالة يمكن بيانها بالاتي :

أولاً: البطالة السافرة (الصريحة) : ويقصد بها وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى ولهذا فهم في حالة تعطل كامل ولا يمارسون أي عمل ، وتقسم الى :

١- البطالة الأيجابية : وهي البطالة الناتجة عن فائض قوة العمل والتي تعم جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ، وتحدث نتيجة بعض الظروف داخل البلد كالحروب والكساد الاقتصادي ، وتحدث أيضا عندما لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف رغم بحثهم وقدرتهم عليه وقبولهم لمستوى الأجر السائد^٣ ، وتقسم الى :

أ- البطالة الإحتكاكية : وهي التوقف المؤقت عن العمل نتيجة الانتقال من وظيفة لأخرى أو البحث عن وظيفة أخرى الخ .

ب- البطالة الهيكلية : وتحدث بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني والتي تؤدي الى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه .

ت- البطالة الدورية : وتحدث بشكل دوري للنشاط الاقتصادي نتيجة تعطل أو توقف جزء من الجهاز الانتاجي عند حالات الكساد ، وتنشأ عندما يكون هنالك قصور في مستوى الطلب على الانتاج .

^١ معن خليل وعبد اللطيف العاني ، المشكلات الاجتماعية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ ، ص ٢٣٦ .

^٢ المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ .

3. Robert E.Lucas , Unemployment Policy , American Economic Association , vo 168 , No 2 May 1978 , P354 .

ث- البطالة الموسمية : وتنتشأ بسبب قصور الطلب على العمل في مواسم معينة وهي ناتجة عن إنخفاض الطلب الكلي من بعض القطاعات الاقتصادية وليس الاقتصاد ككل^١ .

٢- البطالة الاختيارية : هي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل ، ويفسر وجودها الارتفاع النسبي في إعانات البطالة أو تعويضات البطالة ، فإذا كان التعويض قريبا من الأجر الحقيقي فإنه يشجع عدد غير قليل من العاملين على إختيار البطالة .

ثانيا: البطالة المقتعة : ويقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة فائضة فلا تنتج شيء تقريبا ، ويزداد هذا النوع في البلدان النامية بسبب وفرة عنصر العمل بينما تكون فرص العمل محددة بسبب ضيق مجالات الانتاج^٢ .

تؤدي البطالة دورا سلبيا في الاقتصادات الوطنية عموما ، إذ أن لها اثار اقتصادية واجتماعية ونفسية جسيمة ، إن الآثار الاقتصادية للبطالة تتمثل في^٣ :

١- تأثيرها في حجم الدخل وتوزيعه ، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي ، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل يؤدي الى تغيير مستوى الأجور وفي نفس الإتجاه .

٢- اثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والواردات.

٣- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي الى تأثيرات في العرض والطلب في السوق .

٤- تعني البطالة عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد الى وضع التوازن .

^١ زهير حامد الزيدي ، العولمة الاقتصادية وتأثيرها ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

^٢ نفس المصدر ، ص ٤٥ .

^٣ أسماء الجوهني ، كارثة إسمها البطالة ، الجمعية السورية للعمل ، www.burmab.net

- ٥- إن تعطيل جزء من قوة العمل شأنه أن يكلف الدولة أعباء تتمثل في زيادة الاستهلاك من قبل القوى المعطلة وأنخفاض الناتج الوطني .
- ٦- إن عدم أستغلال عنصر العمل والذي يعد أحد الموارد الاقتصادية يضيع على الاقتصاد الوطني فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها القوى العاملة الراغبة والقادرة على الانتاج وبالتالي تطور الاقتصاد .

أما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة فإنها تعد من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات لكونها تؤدي الى بروز ظاهرة الفقر وزيادتها وما ينجم عنها من أمراض إجتماعية ونفسية خطيرة ، إذ تؤكد الاحصاءات العالمية على أن للبطالة اثار في الصحة الجسدية وتعيق النمو النفسي ، أن هذه المشكلات سيترتب على بعضها أمراض نفسية أو الادمان والجرائم وضعف الانتماء للبلد وكراهية للمجتمع لينتهي الأمر بالعنف والإرهاب وخصوصا لكون أن الشباب العاطل منهار وكاره للمجتمع^١ ، فضلا عن أن تأثير البطالة في المجتمع يمتد أيضا الى الأفراد الذين يعيّلهم هؤلاء العاطلين مما يؤدي الى حرمانهم من مستلزمات العيش ، وبالتالي تفاقم الآثار السلبية للبطالة^٢ .

الفصل الثاني

العولمة والبطالة ومتطلبات سوق العمل

^١ عمر أحمد ابراهيم ، مشكلة البطالة في مصر والوطن العربي ، وزارة العمل المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥ .

^٢ ايمان عبد خضير ، تنامي قطاع النفط وأثره في الاقتصاد العراقي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

إن ما إنطوت عليه العولمة من فلسفة ومبادئ حرية السوق وتفكك القطاع الاقتصادي العام والإتجاه نحو الخصخصة وتراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي بهدف التغيير والتكيف قد أدى الى اثار سلبية عديدة منها تزايد معدلات البطالة لا سيما في البلدان النامية ، إذ ترتبط العولمة بظاهرة البطالة من خلال تنامي فقدان الوظائف في قطاعات غير قابلة للمنافسة وخلق وظائف في قطاعات تنافسية غير قادرة على تعويض ما تم فقده من وظائف ، أي أن معدل فقدان الوظائف لا يتوافق ومعدل توليدها في القطاعات الحديثة .

إكمالا لما سبق فإن إنتشار العولمة الاقتصادية له تأثير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خصوصا في البلدان النامية التي أنتهجت سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، وبالتالي تأثير هذه السياسات على معدلات البطالة .

المبحث الأول

العولمة ودور الدولة

لقد أصبح من مستلزمات العولمة وتبادل رؤوس الأموال وانفتاح الاسواق السعي من أجل تغيير مفهوم الدولة وفسح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بتحريك عجلة الاقتصاد الوطني بعيدا عن بيروقراطية مؤسسات الدولة حسب مؤيدي ظاهرة العولمة ، وأخذت البلدان المتقدمة والمنظمات المالية والتجارية تشترط تحجيم دور الدولة بمنح المعونات والمساعدات سواء أكان ذلك على شكل منح أم قروض ، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يقومان بمساعدة البلدان النامية وإعادة جدولة ديونها إلا بعد تطبيق وصفاتها (التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي) والتي من مضامينها تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، أما منظمة التجارة العالمية في دعوتها لتحرير التجارة العالمية والاستثمارات فأن ذلك يتطلب خفض الضرائب الكمركية والغاء جميع إجراءات تدخل الدولة لتسهيل إنسياب التجارة والاستثمار ، وهذا ما يعني إلغاء أو تحجيم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، فضلا عن الشركات المتعدية الجنسية التي تسعى الى تصريف فائض إنتاجها والبحث عن المواد الأولية وإعادة الإنتاج على المستوى العالمي ، كل ذلك يتطلب إجراءات حكومية أقل ليتسنى لها سهولة تحويل الفائض الاقتصادي الى مراكزها¹ .

أن العولمة الاقتصادية القائمة على فلسفة السوق الحر والانفتاح الاقتصادي تعني في أهم مضامينها عدم تدخل الدولة واضمحلال دورها الاقتصادي والاجتماعي ، ومن ثم تقليص الإنفاق العام للدولة سواء الموجه للأغراض الأستثمارية أم الاستهلاكية ، وهذا يعني انسحاب الدولة من الاستثمار العام وعدم التوسع في مشاريع جديدة وهذا يؤدي بدوره الى تقليص الطلب على العمالة ومن ثم يسهم بشكل كبير في تعميق مشكلة البطالة ، كذلك تخفيض الاستخدام في المؤسسات الحكومية وانسحاب الحكومة من إلتزاماتها بإتجاه توفير وضمان العمالة (التوظيف) ولا سيما للخريجين ، وهذا يسهم كذلك في زيادة معدلات البطالة .

¹ علي عباس فاضل ، العولمة ودور الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٤-١٥ .

في العصر الحديث ، أخذت الحكومات مناحي واتجاهات جديدة في مجال الإنفاق ونطاق التدخل لا سيما بعد ظهور وتبني أفكار العولمة وبرامج الإصلاحات الهيكلية ، فبدأت بنقل جزء من أعباءها الى القطاع الخاص ، وهذا ما انعكس بشكل مباشر على مستوى الإنفاق الحكومي ، إذ أدى الى تخفيضه وترشيده مستواه ، وبذلك فإن تبني الحكومات لهذه السياسات فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في توجيه وقيادة الدولة من خلال تشجيع إستثماراتها وتعزيز قدراتها التنافسية ومن ثم النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي .

إكمالا لما سبق ، وقد تعلق الأمر بالإنفاق الحكومي ، فإن المهام التي تقع على الحكومات في البلدان النامية يمكن بيانها في النقاط الآتية :

١- الانفاق العام على الخدمات العامة ، وتشمل الأنشطة المطلوبة من الحكومة التي لا ترتبط بقطاع الاعمال ، وتتضمن الخدمات المالية والادارية وادارة الشؤون الخارجية للدولة وحفظ العدالة والنظام .

٢- الانفاق على الدفاع والامن ، وهذه تُعد من مسؤوليات الحكومة لحفظ الامن في الداخل وحماية الحدود الخارجية للدولة .

٣- الوجه الاخر للانفاق يتمثل في مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية والمدفوعات التمويلية للمؤسسات الحكومية المختلفة ودفع الديون المستحقة وخدماتها .

٤- الخدمات الاجتماعية ، وتشمل الانفاق على الخدمات التي يتم تزويد المجتمع والأسر بها بشكل مباشر ، مثل خدمات التعليم والصحة والخدمات الثقافية والترفيهية وكذلك خدمات المياه والصرف الصحي والضمان الاجتماعي ... الخ .

٥- الخدمات الاقتصادية ، وهذه تغطي النفقات المتعلقة بتنظيم وزيادة كفاءة اداء قطاع الاعمال والدعم المقدم لقطاعات انتاج السلع والخدمات (حماية الصناعة المحلية) ، وكذلك دعم اسعار السلع الضرورية المرتبطة بالحاجات الاساسية للانسان ، وخلق فرص عمل للعاطلين ، ونفقات دعم مستلزمات

الانتاج الزراعي... الخ من الخدمات الاقتصادية التي من شأنها دعم التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة والتفاوت والفقير .

ان مهام الدولة المشار اليها في النقاط الاولى الثلاث السابقة لا تتعارض ومضمون العولمة الاقتصادية ، والتعارض يوجد على مهام الدولة المشار اليها في النقطتين الرابعة والخامسة المشار إليها (الخدمات الاجتماعية والاقتصادية) ، حيث ان العولمة الاقتصادية تلزم البلدان النامية بالانسحاب من هذه المهام وتركها للسوق الحر وقوى العرض والطلب وهذا يعد شرطا اساسيا من شروط الانفتاح والعولمة ، حيث يعد من اهم شروط واتفاقيات برامج صندوق النقد والبنك الدوليين هو تخفيف حجم التدخل الحكومي الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال تخفيف العجز في الميزانية (الانفاق العام للدولة) ، حيث نجد الصندوق ، ومنذ بداية عمل البرنامج ، يطبق استراتيجية "الهدف المتحرك" فيما يخص العجز في الميزانية ، ففي البداية يثبت الهدف بحدود ٥% من اجمالي الناتج القومي ، وهو مقدار الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية والاقتصادية ، وما ان تبلغ الحكومة هذا الهدف يقوم الصندوق في مفاوضات الاقتراض اللاحقة او في اتفاقية القرض نفسها بتقليص الهدف (الانفاق العام) الى ٣,٥% بحجة ان المعايير التي تستخدمها الحكومة في الانفاق تعد معايير تضخمية ، وبعد ان يتحقق هذا الهدف يعود الصندوق الى تقليص العجز في الميزانية ليصبح ١,٥% من اجمالي الناتج المحلي وهكذا دواليك^١

إن عدم تمكن الدولة النامية من الحد والتقليل من الاثار السلبية للانفتاح الاقتصادي والعولمة مثل البطالة وغيرها ، وعن طريق زيادة الانفاق العام في هذا الجانب ستثير أزمات اقتصادية واجتماعية جمة ، ففي مصر مثلا تقدر حصة الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بـ ٢٩,٦% والخدمات الاقتصادية ٥,٦% في عام ١٩٧٥ اي قبل سياسة الانفتاح

^١ ميشيل اوفسكي ، عولمة الفقر - تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي السوداني ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١ ، ص ٧٢ .

والدخل تدريجيا في العولمة الاقتصادية ، ولكن بعد الانفتاح انخفضت هذه النسبة الى ١٣،٩% الخدمات الاجتماعية و٢،٧% خدمات اقتصادية وذلك في عام ١٩٨٥ ، ولكن بعد الاثار السلبية لانخفاض دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة بالبطالة والتفاوت في توزيع الدخل وانتشار الفقر وغيرها ، فانها ضغطت باتجاه عودة ارتفاع حصة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة فاصبحت في عام ١٩٩٥ ٢١،٥% خدمات اجتماعية و٦،٧% خدمات اقتصادية^١ ، إن هذا خير دليل على أهمية دور الدولة وخصوصا في الجانب الاجتماعي وعن طريق المساعدة في معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات التي تنتج عن العولمة والياتها .

أما العراق ، فمن المعلوم بأنه بدأ مطلع عام ٢٠٠٤ بتطبيق برامج وسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي على أثر إبرامه للاتفاقيات الدولية مع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فضلا عن إنضمامه مؤخرا الى منظمة التجارة العالمية ، إن تبني ثقافة السوق والعولمة يتطلب إنسحاب الدولة (كما ذكرنا سابقا) من النشاط الاقتصادي والاجتماعي والابقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى كبديل عن التخطيط المركزي والتدخل المباشر في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، إن هذا التحول من المركزية الى إقتصاد السوق سيؤدي ضمنا الى الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها مشكلة البطالة^٢ وتفاقمها .

إن تخفيض النفقات العامة وتحجيمها في جوانب الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها سابقا (وفقا للعولمة) سيؤدي الى حدوث مشكلات عديدة

^١ عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام - دراسة ظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ٢٠٠١ ، ص١٣٧ .

^٢ بلغ معدل البطالة في العراق ١٧،٥% عام ٢٠٠٦ وفقا للمجموعة الاحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي لعام ٢٠٠٧ .

في مقدمتها تزايد معدلات البطالة ، وذلك بسبب عدم وجود قطاعات اقتصادية متطورة ونشطة تسمح بدخول الباحثين عن العمل إليها ، فضلا عن عدم وجود قطاع خاص فاعل داخل الاقتصاد الوطني ليمتص جزءا من هذه البطالة ، إن إزدياد ظاهرة البطالة في العراق وتفاقمها سيؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي داخل البلد جنبا الى جنب مع الوضع الاجتماعي وما له من اثار سلبية تنعكس على مستوى الفقر فضلا عن مستوى الجريمة الخ .

إكمالا لما سبق ، فمع سرعة وتيرة التقدم التكنولوجي وظهور الشركات المتعدية الجنسية وزيادة إستثماراتها العالمية والاتفاقيات الدولية والاقليمية حول تحرير التجارة في ظل منظمة التجارة العالمية والتنافس في الجودة ، لذلك ينبغي رفع إنتاجية عوامل الانتاج لا سيما العمل وتجاوبها مع الاصلاحات للهياكل المؤسسية لرفع إيرادات الاستثمار ، وتشكل المعرفة المفتاح لأي تقدم وكذلك نوعية رأس المال البشري ، لذا فإن العراق يحتاج الى التدخل المستمر من قبل الدولة ليس فقط للنهوض بقطاعاته الاقتصادية وتحقيق التنمية المستهدفة ، وانما النهوض أيضا بقطاعاته الاجتماعية ، إذ يحتاج الى إعادة صياغة النظم التعليمية والتدريبية ومواكبة التطورات التقنية خصوصا في ظل ارتفاع حجم البطالة من المتعلمين الشباب ، إن تشجيع المشاريع كثيفة المهارة وكثيفة المعرفة هي التي ستقود الى المستقبل وسيجد العراق موقعا فقط إذا كان على استعداد للاستثمار في الموارد البشرية واستغلالها بشكل أمثل .

كما وينبغي أن تتدخل الدولة في العراق ويزداد دورها فيما يتعلق بحماية المنتجات المحلية ، لأن ذلك ، بصورة أو بأخرى ، يؤدي الى التقليل من معدلات البطالة ، إن العولمة الاقتصادية وانفتاح الاسواق يؤدي الى إنعدام المنافسة العادلة بين المنتجات المحلية والاجنبية داخل الاسواق المحلية وخصوصا في البلدان النامية ، فمن المعلوم بأن معظم البلدان النامية منها العراق تتمتع بمنتجات ناشئة وغير قادرة على المنافسة سواء في أسواقها الداخلية أم في الاسواق الخارجية ، إن عدم وجود حماية (مؤقتة) لهذه المنتجات من شأنه أن يؤدي الى القضاء على المنتجات

المحلية بسبب إنعدام المنافسة أمام المنتجات الأجنبية الأكثر جودة والأقل سعرا ، إن القضاء على المنتجات المحلية ينتج عنه أيقاف معظم المشاريع الانتاجية والخدمية وبالتالي تسريح العاملين فيها وازدياد معدلات البطالة .

خلاصة القول ، إن عدم تدخل الدولة كشرط من شروط العولمة وانسحابها من الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في البلدان النامية ومنها العراق يشكل عائقا رئيسا أمام عدم إمكانية التقليل من اثار العولمة السلبية والمتمثلة بالبطالة والتفاوت في توزيع الدخل والفقير وغيرها ، إذ بإمكان الدولة أن تقلل من معدلات البطالة من خلال التزامها بإتجاه توفير فرص عمل وتشجيع الاستثمارات وحماية المنتجات المحلية الخ ، وكذلك بإمكانها التقليل من التفاوت في توزيع الدخل من خلال سياسة مالية من شأنها إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ، وكذلك بإمكانها دعم أسعار السلع الأساسية وتقديم الاعانات للعاطلين عن العمل وتقديم الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها من الخدمات ذات الاهداف الاجتماعية التي تصب في خدمة التنمية البشرية المستدامة ، ومن ثم فإن ذلك ، فلسفة السوق الحر والعولمة وعدم تدخل الدولة ، كله يشكل المتغير المستقل المتسبب في البطالة وغيرها والتي تعد متغيرات تابعة تؤدي جميعها الى نتائج مؤلمة تتمثل في تعميق مشكلة الفقر وما يترتب عليها ، ومن ثم الاوضاع السياسية والاجتماعية المتردية والعنف والجريمة ، وأخيرا تدهور مستوى التنمية البشرية المستدامة .

برامج الخصخصة

تعد الخصخصة إحدى الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة في أغلب البلدان النامية ، وهي تتضمن تحويل مشاريع وأنشطة القطاع العام الى القطاع الخاص لإعادة الهيكلة والتصحيح ، إن الخصخصة مبدأ أساسي من مبادئ ثقافة السوق والعولمة التي أيدت لها وفرضتها المؤسسات والمنظمات الدولية على رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين وضمن سياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي التي تم بيانها سابقا ، إن برامج الخصخصة لها أهداف متعددة أهمها التخفيف من أعباء الموازنة العامة وتوسيع وتنويع قاعدة الملكية لصالح القطاع الخاص وزيادة معدلات النمو والتنمية وأجذاب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية الخ .

على الرغم من تعدد إيجابيات برامج الخصخصة إلا أنها لا تخلو من السلبيات ، وقد تعلق الأمر بموضوع دراستنا هذه ، إذ يترتب على خصخصة الشركات العامة ، على المدى القصير ، تسريح الفائض من الايدي العاملة ، وذلك نتيجة الجري وراء الارباح المرتفعة من خلال تنافس جميع القطاعات الخاصة من أجل خفض كلف الانتاج من خلال الضغط على عنصر العمل بإتجاه تخفيض عدد العاملين وتخفيض الأجور المدفوعة ، وهذا له دور كبير في زيادة البطالة وما تجلبه معها من كلف إجتماعية واقتصادية كبيرة .

أما على المدى المتوسط والبعيد فيراهن مروجي العولمة وخصوصا مؤسستي بريتون وودز على قدرة الخصخصة والتحرير الاقتصادي على خلق فرص عمل جديدة ، وذلك لقدرتها على إطلاق عملية النمو في الانتاج والاستثمار وبالتالي خلق

فرص عمل جديدة ، إلا أن هذه الفرضية تكاد تكون ضعيفة في البلدان النامية وذلك بسبب¹ :

١- ان فلسفة السوق الحر والخصخصة قد لا تؤدي الى زيادة الاستثمار المنتج والتشغيل ومن ثم النمو الاقتصادي في البلدان النامية بسبب سلوك القطاع الخاص المتوجه نحو التوسع في الاستثمار المالي غير المنتج ، بهدف تحقيق الربح السريع من خلال الحركة الفورية عبر اسواق العالم في ظل العولمة المالية .

٢- كما ان العولمة من شأنها خلق المنافسة محلياً ودولياً ، وهذا يستلزم اعتماد تقنيات متطورة في الانتاج هي على الاغلب ستكون كثيفة رأس المال ، ليتسنى للقطاع الخاص المنافسة ، ومن ثم سيكون الاتجاه على المدى الطويل صوب تزايد الاعتماد على تقنيات الانتاج كثيفة رأس المال وانخفاض الاعتماد على تقنيات الانتاج كثيفة العمل وهذا لا يساعد على حل مشكلة البطالة بل تفاقمها على المدى المتوسط والطويل.

٣- انطلاق فرضية "النمو بلا فرص عمل" حيث انه في ظل العولمة الاقتصادية ، ومن خلال التقدم التكنولوجي وتغيير اساليب الانتاج والتنظيم الاقتصادي ، قد اضعفت الصلة بين توسيع نطاق الانتاج ونمو العمالة ومن ثم اصبح بالامكان زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي بدون زيادة المدخلات ، ولاسيما العمل ، من خلال رفع كفاءة العمل ، العمل الماهر ، ومن ثم الاستغناء عن اعداد متزايدة من العمل غير الماهر وتعويضه باعداد متناقصة من العمل الماهر.

¹ لورنس يحيى صالح ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٧-

قد تكون الخصخصة مثمرة عندما يمتاز الاقتصاد بجو تنافسي داخل القطاع الخاص الذي بدوره ينمي الوظائف الجديدة ، وهذا ما هو ليس موجود في أغلب البلدان النامية ، كما وتكون مثمرة إذا وجهت الدولة إهتمامها الخاص بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس ، إذ شجعت التعويضات على إنهاء الخدمة بشكل طوعي وخفضت الحاجة للطرد التام ، وفي بلدان أوروبا وآسيا الوسطى تستخدم معونات البطالة لتخفيف التكاليف الاجتماعية للخصخصة .

من هنا فإن خصخصة مؤسسات الدولة قد تدفع البطالة بقوة الى الأمام ، إذ أنها تؤدي الى خسارة العاملين لوظائفهم التقليدية كما حدث في أوكرانيا ، حيث وصلت البطالة فيها عام ١٩٩١ الى ٨٠٠ ألف عاطل نتيجة برامج الخصخصة ، وكذلك هو الحال في ألمانيا عندما إتخذت الحكومة قراراً بخصخصة خدمة القطاعات ، حيث خفض مستخدميها للأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧ من ٣٣٦ ألف الى ٢٢٥ ألف^١ .

أما العراق ، وكما ذكرنا سابقاً ، إتجه مطلع عام ٢٠٠٤ نحو تبني وتطبيق برامج وسياسات الإصلاح والتكيف الهيكلي ، على أثر إبرامه للإتفاقيات الدولية مع المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين ، وقد رمت تلك الإتفاقيات الى جانب جدولة مديونية العراق الخارجية إعادة هيكلة إقتصاده وإصلاحه ، مما يعني ضمناً تطبيق برامج الخصخصة مستقبلاً^٢ .

إن الخصخصة وتطبيقها في العراق لا يعني رفضها كأداة تهدف الى زيادة كفاءة مؤسسات القطاع العام وفسح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دوره الفاعل في عملية التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الإقتصاد الوطني لكونه يتمتع بحرية الإدارة وسرعة إتخاذ القرار ومواكبة التغيرات الاقتصادية وتخصيص الموارد بشكل أمثل .

^١ تأميم محمد سلوم ، التخصيصية والتنمية الاقتصادية - أقطار عربية مختارة ، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٧٩ .

^٢ علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨ .

إكمالاً لما سبق ، ينبغي أن تكون عملية الخصخصة في العراق بصورة تدريجية ومتناغمة مع نمو مؤسسات القطاع الخاص ، كذلك ينبغي إعتماد حزمة من السياسات الكفيلة بمعالجة آثار الخصخصة سيما إزدياد معدلات البطالة ، وتوفير الخبرة والمؤهلات اللازمة لتطبيق برامج الخصخصة ، وإن من الممكن الاستفادة من خبرات البلدان الأخرى التي طبقت هذه البرامج ونجحت في تحقيق أهدافها المرجوة وخاصة تلك البلدان التي تتشابه ظروفها مع ظروف العراق .

المبحث الثالث

الإستثمار الأجنبي المباشر

تؤكد المؤسسات والمنظمات الدولية دائماً على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الاقتصادات الوطنية وتوفير المناخ الملائم له ، إذ يؤدي هذا النوع من الاستثمار دوراً متميزاً في خلق فرص التشغيل ، فالشركات المتعدية الجنسية تميل الى أن تكون أكبر في الحجم مع تطور تكنولوجيا أعظم ، وتواجه ضغوطاً تنافسية أكثر في أسواقها الإنتاجية ولديها متسع من المناورة في عملها إذا ما قورنت بالشركات المحلية ، وهناك آليات رئيسة للإستثمار الأجنبي المباشر لتوليد التشغيل في البلدان المضيفة وذلك من خلال :

١- ما تقوم به مؤسسات الاستثمار الاجنبي من توظيف الأفراد في عملياتها الإنتاجية .

٢- توليد التشغيل من خلال بناء الشركات ذات الارتباطات الأمامية والخلفية .

على الرغم من تعدد إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر^١ في الاقتصادات الوطنية إلا أنه يمكن أن يكون له أثر سلبي في التشغيل ، وذلك عندما تعتمد الشركات المتعدية الجنسية على أسلوب الانتاج المكثف لرأس المال ، وهذا بدوره يؤدي الى تخفيض الطلب على الايدي العاملة مما يزيد من معدلات البطالة ، فضلاً عن إن الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية لا يسهم إلا بدرجة ضئيلة في خلق فرص التوظيف في ضوء ما تعانيه هذه البلدان من مشكلات حادة في البطالة ، وتبدو هذه المشكلة بصورة خاصة عندما تسهم هذه الشركات في الصناعات الاستخراجية على نطاق كبير نظراً لتمييز هذه الصناعات بإرتفاع كثافتها الرأسمالية وحاجتها الماسة للعمل الماهر نسبياً مما يؤدي الى إرتفاع أجور هذه الفئة وهذا ما يخلق طبقة عمالية غنية في البلاد والنتيجة تزايد المنافسة مع المؤسسات المحلية على العمل الماهر مما يترتب عليه تشوه في هيكل الأجور ، وبالتالي فإن الاستثمار الاجنبي يقوم بإستقطاب الأيدي العاملة الماهرة مما يخلق فرصاً جديدة للعماله

^١ لمزيد من التفاصيل أنظر :

- علي عباس فاضل ، جدوى إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨-٣٠ .

الماهرة وفي الوقت نفسه يؤدي الى القضاء على عدد أكبر من هذه الفرص للعمالة غير الماهرة ومن ثم زيادة البطالة .

إن الإستثمار الاجنبي المباشر لا يمكن الإعتماد عليه كثيراً في العراق للتخفيف من مشكلة البطالة بشكل كبير ، وكما ذكرنا سابقاً فإنه يميل الى إستخدام تكنولوجيا مكثفة لرأس المال من جهة ، ويبحث عن العمالة الماهرة من جهة أخرى ، لذا لا يعول عليه كثيراً في العراق من إمكانية إمتصاص جزء كبير من البطالة ، والاردن خير دليل على ذلك ، إذ على الرغم من الاستثمارات الاجنبية الكبيرة والتي وصلت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ٩١% عام ٢٠٠٧ على وفق تقديرات الأسكوا ، فإن معدلات البطالة ظلت مرتفعة ، إذ بلغت ١٤% عام ٢٠٠٦ مما يدل على أن الاستثمارات في الاردن قد وجهت في المجالات التي تستخدم كثافة رأسمالية عالية ، كما وأن التكنولوجيا المتقدمة في هذه الاستثمارات تحتاج الى مهارات عالية ومستوى تدريب متقدم^١ .

قد يؤدي الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مهماً في التخفيف من مشكلة البطالة في العراق إذا ما أحسن توجيهه والتعامل معه ، كأن يوجه الى قطاعات الانتاج الحقيقي والمشاريع المكثفة للعمل ، فضلاً عن تحقيق التنمية البشرية والتطوير والتدريب في مجال بناء قدرات الايدي العاملة العراقية لتواكب التطور والتقدم التكنولوجي .

المبحث الرابع

سبل معالجة مشكلة البطالة ومتطلبات سوق العمل في ظل العولمة

^١ خالد حسين ، ادارة التنمية الاقتصادية والعولمة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا الأسكوا ، مؤتمر الدوحة ، قطر ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧ .

قبل بيان الإجراءات الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة والتخفيف من حدتها ، ينبغي أولاً عرض أهم الأسباب التي أدت الى تزايد معدلات البطالة في البلدان النامية لا سيما البلدان العربية وكالاتي¹ :

- ١- الإتجاه نحو تقليص الوظائف الحكومية نتيجة تطبيق برامج الخصخصة والاصلاح الاقتصادي .
- ٢- إرتفاع معدلات النمو السكاني .
- ٣- عدم التمكن من خلق فرص عمل كافية تتوافق والأعداد المتزايدة من الداخلين الى سوق العمل بسبب ضعف الانتاج والاستثمارات .
- ٤- عدم موائمة مخرجات التعليم لإحتياجات سوق العمل .
- ٥- الخلافات السياسية بين العديد من بلدان الوطن العربي والتي ضيقت فرص العمل للمواطن العربي للانتقال بين هذه البلدان بدل العمالة الوافدة الاجنبية .
- ٦- سوء التخطيط الوطني الذي أدى الى عدم إختيار المجالات المناسبة التي يوجه بها الاستثمار الوطني .
- ٧- إنتشار الأمية وتدني المستوى التعليمي وتخلف برامج التدريب .
- ٨- ضعف برامج التنمية في الجانب الاجتماعي .
- ٩- الظروف السياسية في بعض البلدان والتي أدت الى هروب وهجرة الشباب وأصحاب العلم والكفاءة .
- ١٠- إغراق الأسواق بمنتجات البلدان ذات الميزات التنافسية والتي قضت على الصناعة المحلية وبالتالي تزايد أعداد العاطلين ورفع معدلات البطالة .
- ١١- تقادم آثار الثورة العلمية التكنولوجية على العمالة ، إذ حلت الفنون الانتاجية المكثفة لرأس المال محل العمل البشري في كثير من القطاعات الاقتصادية ومن ثم إنخفاض الطلب على عنصر العمل البشري .

¹ عبد الرزاق محمد صالح ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي الواقع والاحتمال ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، http://www.ao.org/docs/master_letter_gobalization_by_abdul_razaq_mohammad_salih_1604008.doc

١٢- الإعتقاد على الاستيراد وعدم السعي الى التصنيع ونقل التكنولوجيا المتقدمة

إن التصدي لمشكلة البطالة في البلدان النامية بضمنها العراق يحتاج الى مجموعة من الإجراءات يمكن بيانها بالآتي^١ :

١- الإجراءات العاجلة للأجل القصير : والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في مشكلة البطالة والحد منها ، وتتضمن :

أ- تشغيل الطاقات العاطلة الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال العمل على تلافي أسبابها ، وميزة هذا الاقتراح إنه يسهم في تقليص حجم البطالة دون الحاجة الى إنفاق إستثماري جديد .

ب- إيجاد حلول مؤقتة للبطالة الناجمة عن عمليات الخصخصة كتحويل هؤلاء العاملين الى مشاريع وقطاعات أخرى بعد تهيئتهم وتدريبهم ، أو فرض بقاء العاملين في أماكن عملهم الخ .

ت- النهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأمر الذي يترتب عليه خلق فرص عمل منتجة للخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات .

ث- دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمل .

ج- التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة .

٢- إجراءات الأجل المتوسط والطويل : المقصود بالأجل المتوسط والطويل ذلك المدى الزمني الذي يسمح بحدوث تغييرات أساسية وهيكلية في الظاهرة محل الدراسة ، ويمكن بيانها بالآتي :

^١ محمد سعيد النابلسي ، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي، http://www.arab-lpu_org/publication/journal/v77/nabulsi.htm

أ- القضاء على البطالة ينبغي أن يكون مرتبطاً بخلق فرص عمل منتجة ، الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للإستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني .

ب- الإرتفاع بمعدل الاستثمار الوطني ليتناسب مع إستيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنوياً ، والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم ، ويتطلب ذلك العمل بإستمرار على الإرتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد .

ت- لما كان عنصر العمل وفير ، بإعتباره أحد الموارد الاقتصادية ، يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي تمتلك فيها الدولة ميزة نسبية وتحتاج الى عمالة كثيفة ، فإنه من المهم مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة .

ث- لضمان زيادة فرص التوظيف بإستمرار ، يتعين إعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب ، كي يكون هنالك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سوق العمل سنوياً ومتطلبات هذه السوق .

ج- ربط أهداف التنمية بالتوظيف ، وهذا يتطلب تضافر جهود كل من القطاع العام والقطاع الخاص .

من هنا يمكن القول بأن على البلدان النامية عموماً والعراق خصوصاً مواجهة مشكلة البطالة من خلال تبني إستراتيجية قائمة على أساس ما ورد أعلاه ، فضلاً عن التركيز على دعم وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، فمن المعلوم بأن تنمية هذه المشاريع وتوسعها يؤدي الى التخفيف من مشكلة البطالة ، لكونها مشاريع كثيفة العمل ، فضلاً عن أنها¹ :

١- تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرصة عمل يمكن توفيرها .

¹ ابراهيم موسى الورد وراوية عبد الرحيم ياس ، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٧ .

- ٢- تعد محركا للنمو الاقتصادي لكونها تضمن سريان النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنباً الى جنب .
- ٣- تعمل هذه المشاريع على زيادة مشاركة المرأة في الانشطة المولدة للدخل.
- ٤- تهيء فرصة لتكوين قاعدة موارد بشرية تتمتع بخبرات ومهارات يمكن أن تسهم في تطوير القطاع الصناعي .
- ٥- تسهم هذه المشاريع في استقطاب وتعبئة نسبة كبيرة من تحويلات المقيمين في الخارج ومن مدخرات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط وتحويلها الى فرص عمل منتجة وانشطة مولدة للدخل .
- ٦- تمثل نسبة كبيرة من مجمل حجم الصناعات المحلية .
- ٧- لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والارياف والحد من هجرة السكان الى المدن الكبيرة ، فضلا عن تشجيع ودعم الانتاج الزراعي .
- ٨- وسيلة لأستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة ولها أرتباطات أمامية وخلفية مع الكثير من الصناعات الكبيرة .
- ٩- تتناسب ومتطلبات السوق المحلية .

لذا فإنه ينبغي الاهتمام بالدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساعدة في تحقيق أهداف سياسات التشغيل لكون أن إقامة هكذا مشاريع بات يعد وسيلة فاعلة ورئيسة للحد من مشكلة البطالة في أغلب البلدان التي تعاني من هذه المشكلة لاسيما العراق ، فضلا عن أنها تعد مصدرا هاما من مصادر تكوين رأس المال .

أكمالا لما سبق فإن منظمة العمل العربية تؤكد دائما على أهمية معالجة مشكلة البطالة وذلك عن طريق تنمية وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة مع ضرورة مراعاة العناصر الآتية^١ :

^١ منظمة العمل العربية ، نشرات متفرقة .

- ١- تقديم التسهيلات المالية للعاطلين عن العمل وتشجيعهم على إنشاء مشاريع صغيرة من خلال نظرة متكاملة لهذه المشاريع تربط نشاطها بالأنشطة الأخرى القائمة وبإستراتيجية التصنيع والتشغيل .
- ٢- منح أفضلية للمشاريع التي توفر عائداً أنتاجياً أكبر وفرص عمل أوسع .
- ٣- ربط المشروع الصغير بأنشطة أخرى أو بمراكز أنتاج قائمة أو بمراكز تسويق .
- ٤- تشجيع قيام الصناديق الاجتماعية التي من بين أهدافها تشجيع المشاريع الصغيرة من منظور أهميتها كجزء من إستراتيجية التنمية الصناعية المستقبلية والقائمة على أساس الكفاءة والقدرة التنافسية .

أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي البديل والخيار الأفضل لإيجاد فرص العمل وامتصاص نسب البطالة ، وأن تجارب العديد من البلدان خير دليل على أنه لا مناص من قبول وتشجيع هذه المشاريع في العراق بهدف معالجة مشكلة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية المتعددة .

خلاصة القول أن سوق العمل حالياً يتطلب في ظل العولمة عمل إصلاحات ليس لمعالجة مشكلة البطالة فحسب ، وإنما لرفع كفاءة الأيدي العاملة وقدرتها الإنتاجية أزاء الضغوط التنافسية الخارجية ، وأن تتكيف نظم التدريب لتخلق عمالة قادرة على العمل وفق العولمة والتغيرات التكنولوجية وتغيير البيئة التي تتخذ فيها قرارات التدريب ، إذ إن التغيرات التكنولوجية السريعة هي التي تحدد المهارات المطلوبة في الاقتصاد العالمي ، فالسوق الآن تتطلب مزيداً من المعرفة والدراسة في التعليم والتدريب في ظل الاقتصاد العالمي المتعولم والمتحرر .

وعليه فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تدعو لها اليات العولمة (مؤسستا بريتون وودز) ينطوي عليها تحويل هيكل اقتصادي غير متطور الى هيكل متطور قابل للإستمرار في المستقبل وخلق وتكييف مهارات جديدة إستعداداً لهذا التحول ، ومالم يتوفر التدريب اللازم قبل التحول الاقتصادي لن يتمكن سوق العمل من تلبية إحتياجات نظم الإنتاج الجديدة ، مما يؤدي الى الاستعانة

بالمزيد من التكنولوجيا المكثفة لرأس المال ، وسيعاني سوق العمل من إرتفاع معدلات البطالة في ظل إرتفاع نسبة العمالة غير الماهرة .

وفي العراق ، ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بأعداد العمالة وتجهيزها لمواجهة التغيرات الهيكلية ، والا فسيؤدي ذلك الى تزايد معدلات البطالة وانخفاض رأس المال البشري والمهارات البشرية وتزايد الفقر وتدني معدلات الانتاجية وارتفاع التكاليف ، كما وينبغي الإهتمام بالفئات المحرومة كالفقراء والعاطلين والعاملين غير المهرة المعرضين للتسريح من جراء تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي .

الإستنتاجات

١- تقوم العولمة على مبادئ وأفكار الية السوق والإنتتاح الاقتصادي ، وعن طريق تحرير الأسواق ورؤوس الأموال والاستثمارات والسلع ، فضلا عن حيادية الدولة وانسحابها من الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليحل محلها

- القطاع الخاص ، إن هذه المبادئ والأفكار تم نشرها من خلال العديد من الآليات تتمثل بمؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والشركات المتعدية الجنسية ، والتي عن طريقها ، وصفاتها وبنودها واحتياجاتها ، تم نشر وتوطين أفكار العولمة دولياً .
- ٢- إن للبطالة وتزايد معدلاتها آثار سلبية متعددة سواء أكانت اقتصادية أم إجتماعية أم نفسية ، إن هذه الآثار ستعكس سلبيات على مجمل الاقتصاد الوطني بقطاعاته الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .
- ٣- تؤدي العولمة وأفكارها وآلياتها إلى إزدياد معدلات البطالة ، وذلك نتيجة لإنسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعدم تدخلها ، والإبقاء على ما يسمى بحكومة الحد الأدنى عن طريق إنسحاب الدولة من مهمة الإنفاق العام على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، إن هذا كله ، وخصوصاً في البلدان النامية ، سيؤدي بدون شك إلى تزايد معدلات البطالة.
- ٤- إن برامج الخصخصة ، التي تدعو لها مؤسستي بريتون وودز ، ترفع من معدلات البطالة لا سيما في البلدان النامية ، نتيجة لتسريح الفائض من الأيدي العاملة وبالتالي خسارة العاملين لوظائفهم التقليدية .
- ٥- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر ، الذي تؤكد على جذبته المؤسسات والمنظمات الدولية ، دوراً متميزاً في خلق فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة ، لكن يمكن أن يكون له أثر سلبي في التشغيل إذا اعتمد على أسلوب الإنتاج المكثف لرأس المال ، فضلاً عن إنه يبحث عن العمالة الماهرة والتي تتميز بمستوى تدريب متقدم .
- ٦- تعددت أسباب إزدياد معدلات البطالة في البلدان النامية عموماً والعربية خصوصاً ، فمن هذه الأسباب ما هو داخلي كسوء التخطيط وضعف الإنتاج والاستثمار ، ومنها ما هو خارجي كتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي وتبني أفكار العولمة والانفتاح الاقتصادي ، ولمعالجة ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها توجد مجموعة من الإجراءات القصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل .

التوصيات

١- ينبغي على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في البلدان النامية بضمنها العراق ، وذلك بهدف تنمية وتطوير قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستهدفة ، ويتطلب ذلك زيادة الانفاق العام في جوانب تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية ، وليس إنسحاب الدولة من هذه الجوانب وتخفيض الانفاق عليها (وفقا للعولمة

- (الياتها) ، لأن ذلك سيؤدي بالنتيجة الى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في مقدمتها إزدياد معدلات البطالة وتفاقم اثارها .
- ٢- تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، لكون ذلك يسهم في توفير وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة .
- ٣- العمل على إصلاح القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي وذلك بجعله فاعلا وأكثر إنتاجية والتزاما بالاستثمار في مجالات الانتاج الحقيقي ، وبالتالي إستغلال دوره البارز في عملية التشغيل وخلق فرص عمل .
- ٤- توفير الحماية والتمويل اللازم لتنمية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لكونها مشاريع كثيفة العمل وتسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف سياسات التشغيل لا سيما معالجة مشكلة البطالة .
- ٥- توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية وخصوصا المباشرة منها ، والتركيز على توجيهها الى قطاعات الانتاج الحقيقي والمشاريع المكثفة للعمل ، كي تسهم في إمتصاص جزء كبير من البطالة .
- ٦- إن عملية التحول لإقتصاد السوق في العراق وتطبيق برامج الخصخصة ونجاحها ينبغي أن تكون بصورة تدريجية ومتناغمة مع نمو أجهزة ومؤسسات القطاع الخاص وتوفير الخبرة والمؤهلات المطلوبة ، كذلك ينبغي أن ترافقها مجموعة من الإجراءات الكفيلة بمعالجة اثارها السلبية لا سيما إزدياد معدلات البطالة ، ومن هذه الاجراءات وأهمها زيادة الإنفاق العام في جانب شبكة الحماية الاجتماعية .
- كما وأن من الممكن الإستعانة بخبرة بعض البلدان التي طبقت برامج الخصخصة والتحول لإقتصاد السوق ونجحت في تحقيق أهدافها مع الأخذ بنظر الإعتبار خصوصية وظروف الإقتصاد العراقي .
- ٧- إختيار الفن الإنتاجي الملائم عند إقامة مشاريع جديدة أو تطوير ما هو قائم ، إن هذا لا يعني إستخدام أرقى أنواع التقنية والتي هي في الغالب تكون مكثفة لرأس المال ، بل إستخدام التقنية التي تتلائم والاهداف الاقتصادية

- والاجتماعية ، أي تلك التقنية التي لا تلغي دور قوة العمل وبالتالي تزيد وتعمق مشكلة البطالة .
- ٨- ضرورة الموائمة والتنسيق بين مخرجات الاجهزة التعليمية واحتياجات ومتطلبات سوق العمل في المرحلة الحلية والمستقبلية ، ومن خلال إحداث تغييرات في سياسات التعليم المعتمدة ، وتبني سياسة تعليمية تعتمد النوعية وليس الكمية فقط .
- ٩- رفع كفاءة الأيدي العاملة وقدرتها الانتاجية ، وتكييف نظم التدريب لتخلق عمالة قادرة على العمل وفق العولمة والتقدم التكنولوجي ، وفي العراق ، ينبغي تجهيز العمالة لتلائم ومتطلبات سوق العمل في ظل العولمة والتحول من المركزية الى إقتصاد السوق ، وبخلاف ذلك ستزداد معدلات البطالة والفقر وانخفاض رأس المال البشري وتدني معدلات الانتاجية وارتفاع التكاليف .
- ١٠- زيادة الإنفاق العام في جانب الإستثمار في الموارد البشرية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة .
- ١١- وأخيرا من الممكن الإستعانة بالإجراءات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل المشار إليها سابقا لمعالجة مشكلة البطالة والتخفيف من حدتها .

المصادر

- ١- ابراهيم موسى الورد وراوية عبد الرحيم ياس ، استراتيجية مقترحة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

- ٢- أحمد مجدلاوي ، التكامل الاقتصادي العربي في السوق العربية المشتركة - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثالث عشر ، المغرب ، ٢٠٠٠ .
- ٣- أسماء الجوهني ، كارثة إسمها البطالة ، الجمعية السورية للعمل ،
www.burmab.net
- ٤- أسماء منسي ياسين ، منظمة الاقطار المصدرة للبتترول في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع اشارة للعراق ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .
- ٥- ايمان عبد خضير ، تنامي قطاع النفط وأثره في الاقتصاد العراقي ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .
- ٦- تأميم محمد سلوم ، التخصيصية والتنمية الاقتصادية - أقطار عربية مختارة ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ٧- خالد حسين ، ادارة التنمية الاقتصادية والعولمة ، اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا الأسكوا ، مؤتمر الدوحة ، قطر ، ٢٠٠٨ .
- ٨- زهير حامد الزيدي ، العولمة الاقتصادية وتأثيرها في أسواق العمل مع التركيز على البطالة في دول مختارة (مصر والاردن حالة دراسية) ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .
- ٩- سيار الجميل ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ١٠- عبد الحميد ملكاني ، دور الشركات المتعددة الجنسية في ظل العولمة ، الحوار المتمدن ، العدد ١٠٧٦ ، ٢٠٠٥ ، <http://www.hewar.net>
- ١١- عبد الرزاق الفارس ، الحكومة والفقراء والانفاق العام - دراسة ظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ٢٠٠١ .
- ١٢- عبد الرزاق محمد صالح ، ظاهرة العولمة وتأثيرها على البطالة في الوطن العربي الواقع والاحتساب ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك http://www.ao.org/docs/master_letter_gobalization_by_abdul_razaq_mohammad_salih_1604008.doc

- ١٣- عبد الرسول جابر ابراهيم ، العلاقة بين الخصخصة والبطالة في بعض الاقتصادات النامية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥ ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ .
- ١٤- عقيل حميد جابر ، الاستثمار بالموارد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية - دراسة حالة العراق ، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ .
- ١٥- علي حسن زاير ، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التحول لإقتصاد السوق - الجزائر حالة دراسية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٦ ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ١٦- علي عباس فاضل ، العولمة ودور الدولة في البلدان النامية مع إشارة للعراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .
- ١٧- علي عباس فاضل ، جدوى إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .
- ١٨- علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، ٢٠٠٩ .
- ١٩- عمر أحمد ابراهيم ، مشكلة البطالة في مصر والوطن العربي ، وزارة العمل المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
- ٢٠- لورنس يحيى صالح ، التنمية البشرية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية في الدول النامية ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ٢١- المجموعة الاحصائية السنوية ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، العراق ، ٢٠٠٧ .
- ٢٢- محمد سعيد النابلسي ، المنعكسات السلبية للمتغيرات الدولية على العمالة في الوطن العربي ،
- http://www.arab-lpu_org/publication/journal/v77/nabulsi.htm
- ٢٣- محمد علي الجاسم ، القواعد الاساسية للاقتصاد الدولي ، الكتاب الثاني ، بغداد ، ١٩٧٦ .
- ٢٤- معن خليل وعبد اللطيف العاني ، المشكلات الاجتماعية ، جامعة بغداد ، ١٩٩١ .
- ٢٥- مكتبة الاتصال والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية ، اليمن ،
- <http://www.wtoyemen.org/ar/homea.aspx>
- ٢٦- منظمة العمل العربية ، نشرات متفرقة .

- ٢٧- ميشيل اوفسكي ، عولمة الفقر - تأثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي السوداني ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١ .
- ٢٨- ميمون الرحمانى ، دور المؤسسات المالية التجارية الدولية في تدمير الخدمات العمومية ، ندوة الدار البيضاء جمعية أتك ، لبنان ، ٢٠٠٦ .
- ٢٩- نهاد عباس محمد ، الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على البلدان النامية - تجربة مصر ، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ .

30- Alain Nonjon , Lamondialisation , Les investissmwnt , Directs le tranger france , 1999 .

31- Robert E.Lucas , Unemployment Policy , American Economic Association , vo 168 , No 2 May 1978 .